سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على جودة حياة الأطفال بالمناطق الحدودية

دراسة تحليلية فى ضوء بعض الاحصاءات الرسمية

دكتور/ خلف محمد عبدالسلام بيومي

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

الملخص:

أفضل استثمار في مصر هو الاستثمار في أطفالها، لأنهم أكبر عدد من السكان بين مواطني مصر، ورفاههم ورفاههم يحددون إلى حد كبير التقدم المستقبلي والرفاهية للدولة، حيث أنهم يحددون المستقبل وطريقه إلى الازدهار. يؤدي عدم الاستثمار في الأطفال إلى ضياع فرص لا يمكن استعادتها لاحقًا. أطفال اليوم الفقراء هم آباء الغد الفقراء. وهذا من شأنه أن يوسع الفقر من جيل إلى آخر، مما يؤدي إلى تباطؤ في معدلات التنمية في الدولة. في الواقع، تتخلف مصر عن البلدان ذات الدخل المتوسط – أبعد بكثير من ذكر الاقتصادات الناشئة – في تعزيز المستويات الأساسية للصحة والتغذية والتعليم لمعظم الفئات الضعيفة والأطفال والشباب. يمكن تحسين هذا الواقع وتغييره فقط من خلال اعتماد حزمة قوية من التدخلات السياسية، لا سيما السياسات الاقتصادية الواقعية والموضوعية والناجحة. {عدل}

على الرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في السياسات الاقتصادية المصرية لمعالجة انخفاض الاستثمار الخاص وتراجع الصادرات، إلا أن هذا التأثير الإيجابي لم يعد يفيد جميع مستويات المجتمع، وتعثرت نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة، وبالتالي تم تخفيض مستوى المعيشة للعديد من المواطنين. على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في العديد من المجالات، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، فإن ملايين الأطفال المصريين ما زالوا يعيشون في فقر اليوم ويواجهون احتمال عمليات النقل المستقبلية لهذا الحرمان لأطفالهم في مواجهة هذا الوضع المتناقض والمتأرجح بين الحديث عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على مستوى الخطاب الرسمي للدولة، والذي يحمل درجة عالية من التفاؤل والتأكيدات المستمرة للمواطنين،

والواقع المعيشي المنخفض للأسر المصرية، خاصة الفقراء في المحافظات الحدودية والمناطق النائية، والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير سلبي على وضع الأطفال في هذه المحافظات، والسؤال الأكثر أهمية هو: ما هي آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على جودة حياة الأطفال؟ في المحافظات الحدودية؟ تنشأ بعض الأسئلة الفرعية من هذا السؤال:

- ما هو موقع المحافظات الحدودية على خريطة التفاوتات التنموية المصرية؟
- ما هي مؤشرات جودة الحياة لسكان المناطق الحدودية؟
- ما هي انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على سكان محافظات الحدود بشكل عام والأطفال بشكل خاص؟
- ما هي آليات تحقيق نوعية الحياة لأبناء هذه المحافظات؟

تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض مؤشرات جودة الحياة في معظم المحافظات الحدودية، مما يؤثر سلبا على حياة الأطفال، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والثقافة والترفيه. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات مكافحة الفقر في مصر، وخاصة فقر الأطفال، غير فعالة لأنها لا تصل فقط إلى الفئات المستهدفة ولكن أيضًا تصل إلى الأشخاص الذين لا يستحقونها. كما يظهر معدل الفقر في المقاطعات الحدودية من عام لآخر، وهو ما يحبط محاولات تحسين نوعية حياة سكان هذه المقاطعات، وخاصة الأطفال. ويلاحظ أيضًا أنه على الرغم من أن استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مصر قد تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يهدف إلى تحسين نوعية الحياة الآن وفي المستقبل من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإقراره صراحة في المحور الخامس بالبعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية من خلال توفير آليات للحماية من مخاطر الحياة، ودعم الشرائح المهمشة في المجتمع، وحماية رفاه أكثر الفئات حرمانًا، وتهتم بشكل مباشر بكيفية تحقيق ذلك في المحافظات الحدودية بشكل عام وأطفال هذه المناطق بشكل خاص من أجل تحسين نوعية حياتهم.

Abstract:

The best investment in Egypt is to invest in its children, because they are the largest population among Egypt's citizens, and their welfare and well-being largely determine the future progress and well-being of the state, as they determine Egypt's future and its path to prosperity. Failure to invest in children leads to miss opportunities that cannot be retrieved later. Today's poor children are the poor fathers of tomorrow. This would extend poverty from one generation to another, leading to a slowdown in the state's development rates. In fact, Egypt lags behind middle-income countries — far beyond the mention of emerging economies — in promoting basic levels of health, nutrition, and education for most of the most vulnerable groups, children and young people. This reality can be improved and changed only by adopting a strong package of policy interventions, particularly realistic, objective and successful economic policies.

Although some positive results have been achieved in Egypt's economic policies to address the decline in private investment and declining exports, this positive impact has no longer benefited all levels of society, and a large proportion of small enterprises have faltered, and the standard of living for many citizens has consequently been reduced. Despite the significant progress in many areas, including legislative and economic reforms, millions of Egyptian children are still

living in poverty today and face the prospect of future transfers of this deprivation to their children.

In the face of this contradictory and swinging situation between talking about Egypt's economic reform policies at the level of the official state discourse, which carries high optimism and constant reassurances to citizens, and the low living reality of Egyptian families, especially the poor in the border provinces and remote areas, which is expected to have a negative impact on the situation of children in these governorates, the most important question is: What are the implications of Egypt's economic reform policies on children's quality of life in the border provinces?

Some sub-questions arise from this question:

1- What is the location of the border governorates on the map of Egypt's development disparities?

2-What are the quality of life indicators for the inhabitants of the border areas?

3-What are the implications of economic reform policies for the population of the border governorates in general and children in particular?

4-What are the mechanisms for achieving the quality of life for the children of these provinces?

The results of the study indicates a decrease in quality of life indicators in most border provinces, which negatively affects the lives of the children, especially in the fields of education, health, culture and entertainment. In addition, anti-poverty policies in Egypt, particularly child poverty, are

ineffective because they not only reach target groups but also reach people who do not deserve them. The poverty rate in the border provinces is also shown from year to year, which thwarts attempts to improve the quality of life of the people of these provinces, especially children. It is also noted that although Egypt's Sustainable Development Strategy 2030 has adopted the concept of sustainable development as a general framework intended to improve the quality of life now and in the future by focusing on the three dimensions: economic, social and environmental, and its explicit recognition in the fifth axis of the social dimension of social justice by providing mechanisms for protection against the risks of life, supporting marginalized segments of society, and protecting the welfare of the most disadvantaged groups, it is not explicitly and directly concerned with how to achieve this in the border provinces in general and the children of these areas in particular in order to improve their quality of life.

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد الاستثمار الأمثل في مصر هو الاستثمار في أطفالها؛ نظراً لأنهم يشكلون أكبر فئة سكانية بين مواطني مصر، ومن ثمة فإن رعايتهم ورفاهيتهم تحدد إلى حد كبير تقدم ورفاهيه الدولة في المستقبل، فهم يحددون مستقبل مصر وطريقها إلى الازدهار. ويؤدى عدم الاستثمار في الأطفال إلى فرص ضائعة لا يمكن استعداداتها – في الغالب- لاحقاً. فأطفال اليوم الفقراء هم آباء الغد الفقراء. ومن شأن ذلك استمرار الفقر من جيل إلى جيل مما يؤدى إلى تباطؤ معدلات التنمية في الدولة. وباعتبار الحكومة المصرية من أولى الحكومات الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، فقد اعترفت بما يمثله الاستثمار في الأطفال من فرص؛ ولذلك أعلنت السنوات العشر الأولى من

الألفية الجديدة على أنها "العقد الثاني لحماية ورفاهية الطفل المصري" (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٠: ١).

ووفقاً لتقدير عدد السكان لمصر في ٢٠١٨/١/١ تقدر فئة الأطفال دون العشرين عاماً بواقع (٤٢.٧%) من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٦) كما يبلغ عدد الأطفال المصريين الذين تقل أعمارهم عن (١٥سنة) حوالى (٣٢.٩٥٤.٠٠٠) مليون طفل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ١١).

وهكذا نجد أن الأطفال يُشكلون ما يقرب من ثلث سكان مصر حالياً، وأكثر من خُمس أطفال مصر يعيشون في فقر، وذلك على الرغم من حق هؤلاء الأطفال في حياة ومستقبل أفضل. ومن المحتمل – وبشكل أكبر أن يعانى هؤلاء الأطفال الذين يكبرون وهم فقراء، من مشكلات صحية، وأن يحصلوا على تعليم أقل، ويفتقروا إلى المهارات اللازمة لإعالة أنفسهم في أسواق عالمية تتسم – على نحو متزايد – بضراوة التنافس. ومن المرجح أن يصبح الأطفال الذين يكبرون وهم فقراء، آباء لأطفال فقراء (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٠: ٣).

وتبلغ نسبة الأطفال المصريين الذين يقيمون في مسكن يعيش في كل غرفة فيه خمسة أفراد فأكثر (١٤.٤%) من إجمالي عدد الأطفال. كما يُقدر أن (١٧%) من الأطفال تحت سن الخامسة بواقع (١.٥) مليون طفل) محرومين بشدة من الغذاء، وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية. ووفقاً للمسح السكاني والصحي للمجتمع المصرى لعام ٢٠٠٨، كان وقع الحرمان من الغذاء أعلى في المناطق الريفية بالوجه القبلي، بينما تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٧ – ١٨سنه)، والذين لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق (٣.٢%) على المستوى القومي بواقع (٤٩٠ ألف طفل). وتبلغ التفاوتات الإقليمية فيما يتعلق بعدم الحضور إلى المدرسة ما بين (١.٤%) في المحافظات الحضرية و (٦.٧%) في المناطق الريفية بالوجه القبلي . وعلاوة على ذلك تبلغ نسبة الحرمان من المعلومات بين الأطفال الذين يزيد عمرهم عن سنتين (٢.٤%) (أي ٥٥١ ألف طفل)، وهؤلاء الأطفال ليس لديهم أي سبل للحصول على التلفزيون أو الراديو أو التليفون أو الصحف. (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠: ٨١ – ٨٢).

ويعتبر الفقر ظاهرة معقدة تتنوع مداخل دراستها ما بين علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتتفق هذه المداخل على اعتبار الدولة بمثابة الفاعل الرئيسي في وجود الفقر ومكافحته عبر سياستها الاقتصادية والاجتماعية، أو من خلال سياسات التوزيع وإعادة التوزيع. فالدولة بإمكاناتها المالية المؤسسية هي القادرة على وضع أسس التنمية المستدامة بما يضمن الحد من الفقر

بين المواطنين خاصة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة الرأسمالية، وما قد تمثله من تأثيرات سلبية على مستويات الفقر وتوزيع الدخل (عزام، ٢٠١٠: ٣٧٥).

ولقد تزايد الاهتمام بالفقر مع تنامى جذوره الكامنة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية، فقد أدى ارتفاع معدلات الفقر إلى تراجع نوعية حياة السكان في الدول النامية، وخاصة بعد مرور دول العالم منذ عام ٢٠٠٨ بأزمات النفط والغذاء والتمويل، حيث أضحت حكومات تلك الدول عاجزة عن انتشال الفقراء من دائرة الفقر والحرمان والجوع. فالانكماش الاقتصادي الناجم عن تلك الأزمات، وما تبعه من برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، كان وحدة كافياً للتأثير على التقدم في العديد من المجالات، وترك آثاره الواضحةً على نوعية حياة الفئات الاجتماعية بشكل عام، وفئة الأفراد أصحاب معدلات المشاركة المنخفضة أو المحدودة بشكل خاص، الذين يمثلون الشرائح الاجتماعية الأضعف والأكثر تهميشاً؛ كالفقراء والنساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، حيث تمثلت هذه الآثار في تدهور مستويات المعيشة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتآكل القوى الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التضخم وتفشى المشكلات الاجتماعية؛ كالتفكك والجريمة والإنحراف وحدوث الاضطرابات والقلاقل السياسية (جبر، ٢٠١٥: ٤٤٧).

وفرض هذا الواقع، أعباء اجتماعية واقتصادية تصاعدية على تلك الفئات، وجعلها تُنفق أكثر من دخولها المحدودة، وإرغامها على انتهاج وسائل وآليات شتى لكسب العيش والوفاء باحتياجاتها الأساسية التي تبقيها على قيد الحياة.

إن فقراء مصر – جيل بعد جيل – تعرضوا للتهميش، وحرموا من الحقوق التي تُبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر. وفى الواقع مازالت مصر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل – إذا تجاوزنا عن ذكر الاقتصادات الصاعدة – في النهوض بالمستويات الأساسية للصحة، والتغذية، والتعليم لمعظم الفئات الأكثر تأثراً بهذه الأوضاع، أي الأطفال والشباب. ولا يمكن تحسين هذا الواقع وتغيره إلا من خلال تبنى حزمة قوية من تدخلات السياسة العامة، وخاصة السياسات الاقتصادية الواقعية والموضوعية والناجزة (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠: ٩١).

كما أن ارتفاع مستوى ضغط الفقر لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، والذى وصل إلى (٧٠٠ – ٨٠٠ جنيه) تقريباً للفرد الواحد في الشهر، سببه الأساسي القرارات الاقتصادية الأخيرة التي تم اتخاذها من قبل الحكومة المصرية عام ٢٠١٦، بداية من تحرير سعر الصرف للجنيه "التعويم"، وضريبة القيمة المضافة، حتى رفع أسعار الوقود. كما أن هذه القرارات بالتأكيد ستؤثر على

تقديرات خط الفقر الجديد، والتي يدخل في احتسابها نسبة التضخم بين كل عام وسابقه. وبالتالي تضاعف خط الفقر الجديد عام ٢٠١٦ عن عام ٢٠١٥، ومن ثم ارتفعت نسبه الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر (حسام، ٢٠١٧: ٣)

ويوضح الدول التالى نسب الفقراء فى ريف وحضر محافظات الحدودية:

جدول (١)

يوضح نسبه الفقراء في ريف وحضر محافظات الحدود خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٣)

الأقاليم	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
ريف الحدود	٢٣.٢	٣٣.٣	٤٦.٦
حضر الحدود	٤.٨	٣.٦	١١.٤
إجمالي الجمهورية	٢١.٦	٢٥.٢	٢٦.٣

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

http://www.campus.gov.eg/pepo/a.pdf

جدول (٢)

يوضح قيمه خط الفقر للفرد في السنة بالجنيه المصري على مستوى محافظات الحدود مقارنه بباقي أقاليم الجمهورية لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

الأقاليم		خط الفقر المدقع
المحافظات الحضرية		٦٠٦٥.٣
حضر الوجه البحري		٥٦٦٧.٦
ريف الوجه البحري		٥٩٠١.٧
حضر الوجه القبلي		٥٧٥٢.١
ريف الوجه القبلي		٥٨٩٦.٥
حضر محافظات الحدود		٥٩٢٤.٣
ريف محافظات الحدود		٦٣٠٣.٧
إجمالي الجمهورية	سنة	٥٨٨٩٦
	شهر	٤٩٠.٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث "الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٨، ص٠٧٨

جدول (٣)

يوضح نسب الفقراء في محافظات الحدود مقارنه بالمحافظات الفقيرة على مستوى الجمهورية لعام٢٠١٧/ ٢٠١٨.

المحافظات	نسبه الفقراء
أسيوط	٦٦.٧
سوهاج	٥٩.٦
الأقصر	٥٥.٣
المنيا	٥٤.٧
محافظات الحدود	٥١.٥
إجمالي الجمهورية	٣٢.٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث "الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٨، ص٧٩.

كما أن خفض الإنفاق على الخدمات الهامة كالتعليم والصحة يؤثر على قدرة الفقراء في الحصول على رأس المال البشري الجيد. فعندما ينخفض الإنفاق العام يقل دعم الدولة للخدمات الاجتماعية، (ومن بينها التعليم العام)، ويؤدى ذلك إلى تحمل أولياء الأمور لنفقات تعليم أبنائهم، وبالتالي الاتجاه إلى عدم إرسال الأطفال للمدارس؛ نظراً لأنهم لا يتحملون نفقات التعليم ومتطلبات الدراسة. وقد ارتبط دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم بزيادة العبء في الموازنة العامة للدولة، ومع ما يقضى به الإصلاح الاقتصادي من خفض العجز في الموازنة من خلال خفض الإنفاق العام ورفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية من خلال تحسين نمط استخدام الموارد المتاحة بهدف تعويض النقص في الاعتمادات وضمان وصول الخدمات إلى أكثر الفئات احتياجاً، فإن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال مما يعنى تأثر الخدمات الحكومية كالتعليم بأي ضعف في الإنفاق العام (عزام، ٢٠١٠: ٣٩٧).

ومن الملاحظ أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى – فى العديد من البلدان – ساهم فى ظهور مجموعة من الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية للسكان، وذلك بسبب النتائج التى ترتبت على توزيع الدخل والعمالة، والأضرار التى أصابت الفئات الفقيرة فى تلك

البلدان؛ وذلك بسبب تركيز هذه السياسات على مسائل الاختلالات الهيكلية الكلية فى الاقتصاد مثل: عجز الموازنة، الميزان التجارى، معدلات التضخم، وفى جوانبها النقدية والمالية مُتجاوزة – بشكل مُتعمد – أثار هذه السياسات عاى الأحوال الاجتماعية والمعيشية والبيئية للسكان. ومن ثم كانت نتائج تبنى السياسات مزيداً من الاستقطاب الاجتماعى، التمايز الطبقى، وتهميش فئات كبيرة من السكان من أجل تركُز الثروات لدى فئات محددة؛ مما أدى إلى ازدياد الفقر والإفقار، وإتساع مستويات البطالة والحرمان الاجتماعى، وبالتالى إعادة ترتيب المجتمع لكى يتلاءم والفكر الاقتصادى الرأسمالى، وهو الهدف الحقيقى من وراء هذه السياسات التى أطلقتها المؤسسات المالية الرأسمالية (العزاوى، ٢٠٠٩: ١٤).

وقد قامت الحكومة المصرية بتخفيض قيمة العملة فى عامي ١٩٨٧و ١٩٩١، بالرغم من أن التخفيض الأول تم بمعدل أعلى نسبياً، إلا أن التخفيض الثاني يُعد أكبر أثراً، وذلك بسبب مصاحبته لحزمة من السياسات المالية والنقدية القومية. وقد تم تنفيذ نظام تعويم أسعار الصرف في يناير من عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع، وكان لهذه الإجراءات أثر سلبى على القوى الشرائية واستهلاك الأسر، وخلال الفترة من يناير ٢٠٠٣ إلى نوفمبر ٢٠٠٣ أرتفع خط الفقر بنسبه (٧%) (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤:١٤).

ولقد طبقت الحكومة المصرية سياسات الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ بناءً على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي. وهذه السياسات في حقيقتها سياسات تضخيميه في المقام الأول، أي أنها تساهم في رفع الأسعار بعد رفع الدولة يدها عن الرقابة على الأسعار. ولا يمكن لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر أن تنعزل عن السياسات الاقتصادية العالمية، وكل هذا يزيد من انتشار الغلاء والبطالة والفقر للسواد الأعظم من المصريين الذين يُعد الكسب من عملهم مصدراً لدخولهم مما يؤثر بالسلب على مستوى معيشتهم وحرمانهم من التكيف الإيجابي مع التضخم؛ نظراً للتجميد المفروض على دخولهم وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور أجورهم الحقيقة مما يؤدى إلى تدهور القوى الشرائية وتزايد معدلات الحرمان لدى الفقراء في مصر. فالتضخم يؤدى إلى استنزاف الكادحين وإفقارهم بسبب إجبار الأسر المصرية على خفض إنفاقها على الاحتياجات الضرورية من الغذاء والكساء والصحة والتعليم. ومن اللافت للنظر أن معدل التضخم في مصر وصل عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوياته مقارنة بالعشرين عاماً الماضية، حيث بلغت قيمته (٢٩.٥%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ١٣٣).

وترتب على كل ذلك أن انخفض متوسط الدخل السنوي للأسرة في حضر الجمهورية من (٥١١٧٨.٨) جنيه عام ٢٠١٥ إلى (٤١٢١٨.٣) جنيه عام ٢٠١٨ بنسبة انخفاض قدرها (١٩.٥%). كما أنخفض متوسط الدخل السنوي للأسرة في ريف الجمهورية من (٣٨٣٠٥.١) جنيه عام ٢٠١٥ إلى (٣١٢٨٢.٧) جنيه عام ٢٠١٨ بنسبة انخفاض قدرها (١٨.٣%). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٥٩).

وبالرغم من تحقق بعض النتائج الإيجابية للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها مصر لمعالجة التراجع في الاستثمارات الخاصة وانخفاض الصادرات، فإن هذا التأثير الإيجابي لم يعد بالنفع على جميع فئات المجتمع، وتعثرت بذلك نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة، وانخفض بالتبعية المستوى المعيشي لكثير من المواطنين (قنديل، ٢٠١٢: ٢). كما يُلاحظ أنه بالرغم من التقدم المهم الذى تحقق في كثير من المجالات، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، فما زال ملايين من الأطفال المصريين يعيشون اليوم في فقر، ويواجهون احتمال نقل هذا الحرمان مستقبلاً إلى أطفالهم.

وعن أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) بمصر على معدل التضخم، تُشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية إلى أن معدل ارتفاع أسعار المستهلكين "مؤشر معدل التضخم" قد ارتفع بصورة كبيرة من نحو (١١%) في عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو (٢٣.٥%) في عام ٢٠١٧، ثم انخفض إلى نحو (٢١%) في عام ٢٠١٨ ومن المنطقي أن يكون للتضخم آثار سلبية على معظم فئات المجتمع المصري، ولكن تزداد اعباؤه على الفقراء ومحدودي الدخل. فارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبًا على توزيع الدخل، حيث تزيد قيمة ثروات وملكيات أصحاب حقوق الملكية، لأن ممتلكاتهم يرتفع سعرها في ظل التضخم، بينما يضر الفقراء وأصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات، حيث تتحرك دخولهم بشكل لاحق على ارتفاع الأسعار، وبمعدلات تقل عن معدلات ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية، وتدني الوضع المعيشي للفقراء والطبقة الوسطى، مقابل ثراء الأثرياء من مُنتجي وتجار السلع والخدمات وملاك الأصول الرأسمالية والأراضي، مما يزيد ويُعمق التفاوت الطبقي والظلم الاجتماعي (نقلاً عن: عبدالمجيد والحيطي، ٢٠١٩: ٣٢ – ٣٣).

ويُعد الإنفاق الحكومي المصري على التعليم والصحة، منخفض جدًا بما يؤثر على السياسات الصحية والتعليمية، ومن ثم انخفاض جودة الخدمات الطبية والتعليمية. فعلى الرغم من أن دستور ٢٠١٤ ألزم الحكومة بإنفاق نحو (١٠%) من الناتج المحلي على قطاعات التعليم

والصحة والبحث العلمي، على أن يكون نصيب قطاع الصحة (٣%) من الناتج المحلي، إلا أن الحكومة بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي (خطة التقشف الحكومية) لم تلتزم بتخصيص الحد الأدنى اللازم دستوريًا للإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد تكشف الإحصاءات أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة – على سبيل المثال – شهد تراجعًا، حيث بلغت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة (١.٣٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل (١.٤٣%) في موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (عاشور، ٢٠١٨: ٣٤).

وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تبني الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي، تكشف المؤشرات التنموية الأساسية أن هذا البرنامج نجح فقط في تحقيق معدل نمو معتدل بلغ نحو (٥.٣%). أما المؤشرات الأخرى فتعتبر خير دليل على فشل هذا البرنامج، وهو ما أسهم – بجانب عوامل أخرى – إلى تَفشِّي العديد من الظواهر الاجتماعية المعتلة، وتدهور الأحوال المعيشية لغالبية أفراد المجتمع المصري من صحة وتعليم ومسكن ومواصلات، وتسبب ذلك في زيادة الجرائم وانتشار الأمراض، وزيادة نسبة التسرب من التعليم، وظهور أعداد كبيرة من حالات الانتحار والاكتئاب والعزلة الاجتماعية والتفكك الاجتماعي وزيادة معدلات الطلاق، وارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة (عبدالمجيد والحيطي، ٢٠١٩: ٣٥).

ولقد أشارت توصيات إحدى الدراسات إلى ضرورة محاربة الإنعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم، ومحاولة إيجاد نوع من التقارب بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته المختلفة، والقضاء على مظاهر الفساد الإدارى والمالى (الرواحنة، الزيود، ٢٠١٤: ٢١٣).

وإزاء هذا الوضع المأزوم والمتناقض والمتأرجح بين الحديث عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على مستوى الخطاب الرسمي للدولة، والذى يحمل تفاؤلاً عالياً وتطمينات مستمرة للمواطنين، وبين الواقع المعيشي المتدني الذى تحياه الأسر المصرية، وخاصة الفقيرة بمحافظات الحدود والمناطق النائية، والذى من المتوقع أن ينعكس – بالتبعية – سلباً على حالة الأطفال في هذه المحافظات، يتردد هنا السؤال الأكثر إلحاحاً وهو: ما انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على جودة حياة الأطفال بالمحافظات الحدودية؟

ويتفرع من هذا التساؤل بعض التساؤلات الفرعية هي:

١- ما موقع محافظات الحدود على خريطة التفاوتات التنموية لمصر؟

٢- ما مؤشرات جودة الحياة لسكان المناطق الحدودية ؟

٣- ما الآثار المترتبة على سياسات الاصلاح الاقتصادى لسكان محافظات الحدود عامة والأطفال على وجه الخصوص ؟

٤- ما آليات تحقيق جودة الحياة لأطفال هذه المحافظات ؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

١- سياسات الإصلاح الاقتصادى:

يُشير العلماء إليها بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصاديه خلال فترة زمنية معينة. كما تعرف بأنها المنهج المتبع لدى دولة معينة في التعامل داخل مجال السلع والخدمات. وفى هذا الصدد إما أن تعتمد الدولة على سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، أو تعتمد على نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه. والاقتصاد المفتوح هو النظام الذى ترفع فيه الدولة القيود على بعض السلع والخدمات ضمن دائرة التعامل بين الأفراد أو المؤسسات داخل البلد الواحد وخارج حدوده. أما نظام الاقتصاد الموجه هو الذى تكون فيه الدولة هي المسيطرة والموجهة لسياسة النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخدمات بحيث تحدد الأسعار للسلع، وتدعم الأسعار في حالة وجود فارق بين السعر الحقيقي والسعر المعروض في السوق مع وجود تدنى في دخول الأفراد (حسين، ٢٠١٦: ٢).

ويرى فريق آخر بأنها عبارة عن برامج للإصلاح الاقتصادى الشامل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى الكلى، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مصادر الدخل القومى، وتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل منتجة، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتعبئة الموارد الذاتية بالتركيز على دعم دور السياسات النقدية (اسماعيل، عبدالمنعم، ٢٠١٨: ٤٧).

ويُقصد بسياسات الإصلاح الاقتصادى، هى تلك السياسات التى تهدف إلى إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية على مستوى الاقتصادى الكلى، سواء كانت بمبادرة ذاتية، أو عن طريق مؤسسات التمويل الدولى. ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذى حدث فى النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التى بُذلت من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (خزار، ٢٠١٢: د).

كما تُعرف بأنها مجموعة من الاجراءات التى تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف من أو إزالة التشوهات فى الهيكل (الأداء) الاقتصادى، أو لغرض تحقيق زيادة مضطردة

فى معدلات النمو الاقتصادى. وتُعرف أيضاً بأنها عبارة عن الإصلاح الذى يُحقق أفض تعبئة للموارد وللفائض الاقتصادى ليوجهها إلى مجالات النشاط الاقتصادى الأكثر فاعلية، والأكثر تحقيقاً لمتطبات الأمن الاجتماعى والقومى (الجورانى، ٢٠١٢: ٢).

٢- التضخم:

يُعد التضخم الاقتصادى Economic Inflation من أكبر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، غير أنه بالرغم من شيوعه فإنه لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه. ويرجع ذلك إلى انقسام الرأى حول تحديد مفهوم التضخم، حيث يُستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل: الارتفاع المفرط فى المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخ النقدى مثل الأجور أو الأرباح، ارتفاع التكاليف، والإفراط فى خلق الأرصدة النقدية (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢: ٢).

ولقد بدأ انتشارمصطلح التضخم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث صار يُطلق على الزيادة غير العادية فى النقود التى حدثت ى وسط وشرق أوربا، وخاصة ى ألمانيا والنمسا، اضافة إى روسيا، دون أن يُصاحب ذلك زيادة مماثلة فى السلع والخدمات مما ترتب عليه ارتفاع حاد فى المستوى العام للأسعار. وساد هذا المفهوم تحت تأثير النظرية النظرية الكمية للنقود، والتى انطبقت أفكارها على الظروف التى حدثت فى انجلترا خلال الفترة (١٨٢٠ – ١٩١٤)، وأيضاً ما حدث من تضخم جامح فى ألمانيا فى الفترة (١٩٢١ – ١٩٢٣). وتشير هذه النظرية إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل زيادة فى كمية النقود المتداول وزيادة المستوى العام للأسعار، أى أنه كلما ألقيت فى السوق كميات من النقد للتداو حدثت مظاهر تضخمية تنعكس أساساً فى ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقد وحجم المبادلات (عبدالعزيز، ٢٠٠٥: ٣-٤).

ومن الملاحظ تعدد تعريفات التضخم فى الفكر الاقتصادى، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس فى المستوى العام للأسعار فى دولة معينة. كما عُرف بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل فى القيمة الحقيقية لوحدة النقد. ومن ثم يتبين أن التضخم يعبر عن الزيادة فى كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التى تؤدى إلى حدوث انخفاض فى قيمتها، والذى ينعكس فى صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع مستويات الدخل، بحيث يؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد (الجلال، ٢٠٠٦: ١٩).

وهكذا لا يمكن اعطاء تعريف واحد جامع مانع للتضخم؛ نظراً لتعدد وجهات نظر علماء الاقتصاد بشأنه، هذا من جهة، وتعدد معايير تحديد معناه من جهة أخرى. فهناك من بنى تعريفه استناداً إلى أسباب التضخم ذاتها، ومنهم من عرفه من خلال خصاصه وآثاره، ومنهم من عرفه اعتماداً على أنواعه المتعددة. ولكن من أشهر تعريفات التضخم ذلك الذى صاغه "إميل جام Emile James " والذى أشار فيه إلى أن التضخم بمثابة حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتى، وتنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (عبدالعزيز، ٢٠٠٥: ٧ – ٨).

ولقد اختلفت المدارس الاقتصادية فى تحديد مفهوم التضخم؛ ويعود السبب فى ذلك إلى أن نظرية التضخم مرت بتطورات عديدة تبعاً لتطور الفكر الاقتصادى. وعموماً فإن التضخم هو تعبير عن حالة الإرتفاع المستمر فى الأسعار، ونتيجة لذلك فإن الوجه الآخر له يتمثل فى الإنخفاض المستمر فى القدرة الشرائية لوحدة النقود. ويعكس التضخم حالات اختلال التوازن الاقتصادى فى أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. أى أن التضخم ينجم عن حالات عدم التدفقات السلعية والخدمية، الأمر الذى يؤدى ظهور حالة التضحم (الدباغ، ٢٠٢٠: ٣).

وعلى الرغم من اختلاف التنظير الاقتصادى حول مفهوم التضخم طبقاً لأسبابه فإن هناك اتفاقاً بين العلماء حول مظاهره ونتائجه. فتتفق الآراء النظرية على أن التضخم هو الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار، والذى يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويمكن أن ينشأ تبعاً لمؤثرات داخلية أو خارجية من جانبى العرض (كاظم، ٢٠١٦: ١٤٩).

كما يُقصد بالتضخم معدل الزيادة فى الأسعار على مدى فترة زمنية. ويعتبر التضخم عادة مقياساً واسعاً كالزيادة العامة فى الأسعار أو الزيادة فى تكلفة المعيشة فى دولة معينة. بيد أنه يمكن احتسابه على نطاق ضيق بالنسبة للسلع، كالسلع الغذائية مثلا، وكذلك بالنسبة للخدمات. وأياً كان السياق فإن التضخم يمثل مدى الغلاء الذى أصبحت عليه الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة واحدة (أونر، ٢٠١٠: ٤٥).

ويستخدم مفهوم التضخم بشكل عام للدلالة التزايد ففى النظرية الكلاسيكية المعتمدة على النظرية الكمية للنقود، يُستخدم التضخم كمرادف للزيادة فى كمية النقود المتداولة، حيث تؤدى زيادة كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار، ويؤدى ارتفاع الأسعار إلى التضخم. فإرتفاع الأسعار – حسب هذه النظرية – ماهو إلا نتيجة للتضخم. ويعنى التضخم حسب النظرية الكينزية، زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى فى مستوى التوظيف الكامل. فعندما تتغير الأسعار بحرية،

يؤدى اختلال التوازن إلى ارتفاع الأسعار. وهذا الارتفاع ليس إلا عرضاً من أعراض التضخم. وتُركز النظرية الاقتصادية الحديثة على سرعة التضخم بحيث تفرق بين "التضخم الزاحف Creeping Inflation"، المتصف بإرتفاع بطيء فى مستوى الأسعار، و"التضخم الجامع Galloping Inflation"، المتصف بإرتفاع سريع لمستوى الأسعار، يرافقه انخفاض فى قيمة العملة الوطنية (الكسوانى، ١٩٩٦: ٤٤٨).

ويقصد بالتضخم من جانب نظرية العرض والطلب، بأنه عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات فى الاقتصاد عن العرض الحقيقى منها، حيث ينجم عن هذا النوع من التضخم اختلال التوازن بين الطلب الكلى على السلع والخدمات فى المجتمع عن الكميات المعروضة فى الأسواق؛ نظراً لوصول الاقتصاد القومى إلى مرحلة إلى التشغيل الكامل، مما يتسبب فى حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار. أما فى حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعنى وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعنى أن الجهاز الإنتاجى يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير فى حجم الطلب. وعليه فإن الزيادة فى الأسعار يقابلها عادة زيادة فى الإنتاج، وبالتاى لا يترتب عليها ارتفاع فى المستوى العام للأسعار (حميد، ٢٠١٥: ٣٣).

وأخيراً التضخم بأنه الإرتفاع المستمر فى الأسعار. والمقصود بذلك أن كافة أسعار السلع والخدمات تصبح مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فى ذلك تكاليف عناصر الانتاج. وكذيلك يُعرف بأنه كل زيادة فى التداول النقدى تترتب عليها زيادة فى الطلب الكلى الفعال عن العرض الكلى للسلع والخدمات فى مدة زمنية معينة تؤدى إلى زيادة فى المستوى العام (علاوى، ٢٠١٦: ٤٣٥).

والخلاصة أن التضخم يعنى اختلال التوازن بين العرض والطلب على البضائع والخدمات. ويعرفه الاقتصاديون بأنه ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض مستمر في قيمه النقود. كما يعرف التضخم بأنه تلك الحالة التي تتولد عن الأداء الاقتصادي من خلال السياسات الرأسمالية، والتي تؤدى إلى حالات العوز الاقتصادي لبعض الفئات الاجتماعية، وتجعلهم غير قادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية مما يهدد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

٣ – جودة الحياة:

بدأ الاهتمام بمفهوم" جودة الحياة quality of life "فى المجال الطبى، حيث لاحظ الأطباء العلاقة بين الحاة اصحية للفرد وجودة الحياة من خلال معايير الجودة فى الرعاية الصحية،

وضرورة الاهتمام بالقضايا الحياتية لدى المرضى؛ نظراً لأنهم يدركون جزدة الحياة بصورة تختلف عن الأسوياء، وهذا يتطلب العمل على تنمية شبكة العلاقات الاجتماعية لديهممن خلال تدخلات واستراتيجيات فعالة.وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم متعدد الأبعاد ويتسم بالنسبية، حيث أن هناك عوامل كثيرة تتحكم فى تحديد مقومات جودة الحياة، كالقدرة على التحكم فى إدارة الظروف المحيطة، الصحة الجسمية والنفسية، الظروف الاقتصادية، المعتقدات الدينية، والقيم الثقافية والاجتماعية التى يحدد من خلالها الأفراد الأشياء المهمة التى تُحقق سعادتهم فى الحياة (السلمى، ٢٠١٥:٤٠).

يُعد مفهوم" جودة الحياة " التطور الأحدث فى قضية شغلت البشرية منذ القدم تحت مُسميات متعددة، يرتبط هذا المفهوم بمفهومين أساسيين هما: الرفاه، والتنعُم. كما يرتبط بمفاهيم أخرى، كالتنمية، التقدم ن زإشباع الحاجات. وعى الرغم من وجود العديد من التعريفات لهذا المفهوم، فإن أشملها – من وجهة نظر الباحثين – تعريف منظمة الصحة العالمية، والذى ينص على أن جودة احياة هى التصورات الشخصية للفرد حول وضعه فى الحياة فى إطار النظم الثقافية والاجتماعية التى يعيش فيها، والتى تتعلق بأهدافه، توقعاته، معاييره، واهتماماته (موسى، وموسى، د.ت: ٨).

يعتبر مفهوم "جوده الحياة" مفهوماً نسبياً، فهو لا يختلف من شخص لآخر، بل يختلف من زمن لآخر، ومن مكان لآخر. ويعبر عن جودة الحياة بجملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معاً تجعل الفرد – راضياً عن حياته. وقد يستعمل هذا المفهوم ليغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافئ الفرص والمشاركة والرضا الذاتي. وتعتمد جودة حياة مجتمع ما ليس فقط على مستويات إشباع الحاجات الأساسية بالكم والنوع والتوقيت، وإنما أيضاً على أنماط التوزيع للسلع والخدمات المعنية، وقد تختلف هذه الأنماط حسب أنواع الحاجات وحسب الثقافات (محرم، ٢٠٠٤: ١٢-١٣).

ويستمد هذا المفهوم أهميته من مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل: الدخل، التغذية، المرافق الأساسية، والعلاقات الاجتماعية. وأيضا بعض العوامل غير اللامادية مثل: العواطف الشخصية أو المواقف تجاه الحياة. ولقد تنوعت الدراسات المهتمة ببناء المؤشرات الدالة على جودة الحياة، والتى تُعد بالقطع مفيدة لمحللى السياسات العامة وصُناع القرار. ومن أبز المؤشرات الدالة على جودة الحياة: توافر الخدمات والبنى التحتية، مستويات الدخول، التعليم، العمل، مؤشرات الصحة العامة وأمد الحياة. وبصفة عامة يمكن القول أن جودة الحياة مرتبطة

بمجالات متعددة مثل: الصحة، السكن، الحياة الأسرية، التعليم، العمل، وسائل النقل الاقتصاد، البيئة، وسائل الترفيه (منصور، ٢٠١٤: ٢-٣).

وعادة ما يتم تعريف جودة الحياة فى ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشراته الخاصة: البعد الذاتى، والبعد الموضوعى. والبعد الذاتى يُستدل عليه بمستوى الإدراك الذاتى للفرد، وتقييمه للنواحى المادية المتوفرة فى البيئة التى يعيش فيها، وفى حياته بشكل عام، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة له ودرجة قناعة الفرد بأن مستوى الحياة الذى يعيشه يُمثل له بشكل كاف لجودة الحياة. أما البعد الموضوعى فيُعبر عنه بنوع ومستوى ورُقى الخدمات المادية والاجتماعية التى تُقدم للأفراد مثل: الإرتقاء بالمستوى الاقتصادى، الوفرة السلعية، ارتفاع مستوى الدخل القومى الخدمات السكنية، والمواصلات (كريمة، ٢٠١٥: ١٤).

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف واحد لمفهوم جودة الحياة، فإنه عادةً يُشار إلى تعريف منظمة الصحة العالمية (١٩٩٥) بوصفه أقرب التعريفات إلى توضيح المضامين العامة لهذا المفهوم، إذ يُنظر إلى جودة الحياة بوصفها "إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة التي يعيش فيها، ومدى تطابقه مع أهدافه، توقعاته، قيمته، اهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلاليته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقاته بالبيئة بصفة عامة (أبوحلاوة، ٢٠١٠: ٣).

وتتمثل جودة الحياة فى رُقى الخدمات المادية واللامادية التى تُقدم للمجتمع، وإدراك الأفراد لمدى إشباع الخدمات لحاجاتهم المختلفة، مع ملاحظة أن الفرد لا يُدرك جودة هذه الخدمات بمعزل عن الفراد الآخرين الذين يتعامل معهم (الأقارب، الزملاء، الأصدقاء). أى أن جودة الحياة ترتبط بالبيئة المادية والنفسية والاجتماعية التى يعيش فيها الفرد (كريمة، ٢٠١٥: ١٣).

كما يُستخدم مفهوم جودة الحياة أحياناً للتعبير عن التحسن والتطور فى مستوى الخدمات المادية وغير المادية المقدمة لأفراد المجتمع. ويُستخدم فى أحيان أخرى للتعبير عن إدراك الأفراد لقدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة (السلمى، ٢٠١٥: ٤٠).

وهكذا يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد لجودة الحياة هى:

١ – جودة الحياة الموضوعية: وتشمل الجوانب والمستلزمات المادية والاجتماعية التى يوفرها المجتمع لأفراده.

٢ – جودة الحياة الذاتية: ويُقصد بها مدى الرضا الشخصى عن الحياة، وشعور الفرد بجودة الحياة.

٣ – جودة الحياة الوجودية: وتُمثل الحد المثالى لإشباع حاجات الفرد، واستطاعته العيش بتةافق روحى ونفسى مع ذاته ومجتمعه (نعيسة، ٢٠١٢: ١٥٣).

ثالثاً: محافظات الحدود على خريطة التفاوتات التنموية:

إن الاختلال التنموي في مصر له بُعد جغرافي (مكاني) واضح، حيث إتسمت سياسات التنمية على مدى العقود السابقة، بأولوية الحضر على حساب الريف، الشمال على حساب الجنوب، والمركز على حساب الأطراف. فإذا تخيلنا هرمًا للتنمية يتمتع أعلاه بمعدلات أفضل نسبيًا للتنمية، بينما تعاني قاعدته من الحرمان والتهميش مقارنة بغيرها، سنجد أن قاعدة الهرم دومًا من نصيب الصعيد والمحافظات الحدودية. وإذا أخذنا مؤشر الفقر على سبيل المثال، نجد المقاعد الأولى محجوزة دائمًا لمحافظات الوجه القبلي، تليها محافظتي الوادي الجديد، وشمال سيناء (محافظات حدودية). ويتربع ريف الوجه القبلي على هرم الفقر بنسبة تصل إلى نحو (٥٠%) من سكانه، يُنافسه في هذا البؤس ريف محافظات الحدود التي تحل في المركز الثاني من حيث معدلات الفقر. وإذا كان الحال كذلك لسنوات طوال، فإن المصاعب الاقتصادية على مدار الأعوام الماضية قد أثرت بالسلب على محافظات الوجه القبلي والحدود أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال تُشير بيانات بحث "الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠/٢٠١١) إلى أن التفاقم في معدلات الفقر قد تركز في محافظات الأقصر التي زاد الفقراء فيها بنسبة (٢٠%)، الوادي الجديد بنسبة (١٥%)، وأسوان وقفًا بنسبة (١٢%) (عبيد، ٢٠١٤: ٢٨ – ٢٩).

ومن الملاحظ أن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية قد زادت بين فئات المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، بل وكذلك بين المناطق الجغرافية وبعضها. فنجد تفاوت متزايد بين الخدمات الحكومية في الريف والحضر. ويتضح هذا بالأخص مع تدني الخدمات ورصد الميزانيات في المحافظات الحدودية مثل مطروح، شمال وجنوب سيناء، البحر الأحمر، أسوان، والوادي الجديد. ففي هذه المحافظات لا يحظى المواطن بنفس مستوى الاهتمام مثلما في المحافظات الأخرى. وذلك بالرغم من كون مساحة المحافظات الحدودية نحو (٨٠%) من إجمالي مساحة مصر. وبالرغم من أن الدستور الجديد ٢٠١٤ في المادة (٢٣٦) قد أعطى المزيد من الحقوق لأبناء المحافظات الحدودية، وما تضمنه هذا الدستور من مواد لتحقيق التنمية الحقيقة للمحافظات الحدودية وعدم تهميشها، فإن المواطن في هذه المحافظات لا يشعر بالمساواة، وإنما يعاني من الفقر والحرمان (وفا، ٢٠١٤: ٦٧).

ويُعد دستور ٢٠١٤ أول دستور مصري يخصص مادة تتعلق بتنمية المناطق الحدودية؛ ويرجع ذلك إلى إدراك المشرع لمدى الإهمال والتجاهل الذي طال تلك المناطق على مدار أكثر من نصف قرن من الزمان، ومدى أهمية تنميتها لتحقيق الأمن القومي المصري. فلقد نصت المادة (٢٣٦) من هذا الدستور على "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية، وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور" (رأفت، ٢٠١٧: ٨).

وإذا أخذنا في الاعتبار ان هذه المحافظات مجتمعة تُغطي نحو (٨٠%) من مساحة مصر، بينما يقطنها نسبة لا تزيد عن (٢%) من إجمالي السكان، تبرز قضايا الاختلال التنموي، والفرص الضائعة، والتي تصب بدورها في انكشاف أمني في المحافظات الحدودية. فمحافظات الحدود في مصر، والتي تُشكِّل ما يقرب من ثلاثة أرباع المساحة الجغرافية، وإن لم تكن الأفقر، إلا أنها تعاني من فجوة تنموية، وتراجع في الحقوق والخدمات الرئيسية بشكل مُتجدد ومستمر (عبيد، ٢٠١٤: ٢٩).

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (١) والذي يوضح مساحة المحافظات الحدودية، ونسبتها إلى المساحة الإجمالية لمصر، والمساحة المأهولة بالسكان، نجد أن مساحة هذه المحافظات تُمثل حوالي (٨٤.٧%) من المساحة الإجمالية لمصر، وأن أغلب مساحات تلك المحافظات غير مأهولة بالسكان مما قد يُساعد على جعل هذا الفراغ معبرًا محتملاً للتجارة غير المشروعة، وتهريب السلاح والمخدرات من الخارج، فضلاً عن تهريب الآثار والسلع المدعومة، والعملات من الخارج، الأمر الذي يُشكِّل أحد مصادر الخطورة على الأمن والاستقرار في مصر.

جدول رقم (٤)

يوضح مساحات المحافظات الحدودية وعدد سكانها ومعدل البطالة بها عام ٢٠١٧

المحافظة	المساحة (كم٢)	نسبتها إلى المساحة الإجمالية لمصر (%)	عدد السكان	% المساحة المأهولة بالسكان	معدل البطالة (%)
البحر الأحمر	١١٩.٠٩٩	١١.٩	٣٦٢.٢٧٧	٠.١	٢٠.٥
الوادي الجديد	٤٤٠.٠٩٨	٤٤	٢٣٥.٧٩٧	٠.٢	١٤.٣

مطروح	١٦٦.٥٦٣	١٦.٦	٤٨٨.٩٨٥	٢.٤	٧.٧
شمال سيناء	٢٨.٩٩٢	٢.٩	٤٥٥.١٥٥	٧.٢	١٠.٦
جنوب سيناء	٣١.٢٧٢	٣.١	١٧٢.٥٧٠	٥٣.٧	٣.٣
اسوان	٦٢.٧٢٦	٦.٢	١.٥٠١.٧١٠	٠.٢	١٨.٩
الإجمالي	٨٤٨.٧٥	٨٤.٧	٣.٢١٦.٤٩٤	٦٣.٨	-

المصدر: ج.م.ع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس ٢٠١٧، ص ص ٤-٣٥.

●أعداد السكان:

جدول (٥)

يوضح تقدير أعداد السكان لمحافظات الحدود الحضر والريف في ٢٠١٨/١/١

الوحدة: بالألف

محافظات الحدود	حضر	ريف	جملة		%
			ك	%	الحضر
البحر الأحمر	٣٥٣	١٣	٣٦٦	٠.٣٨	٩٦.٦
الوادي الجديد	١١٤	١٣١	٢٤٥	٠.٢٥	٤٦.٧
مطروح	٢٧٨	١٦٣	٤٤١	٠.٤٦	٦٣
شمال سيناء	٢٨٦	١٧٠	٥٤٦	٠.٤٧	٦٢.٧
جنوب سيناء	٥٥	٤٨	١٠٣	٠.١٠	٥٣.٤
أسوان	٦٢٣	٨٧٨	١٥٠١	١.٦	٤١.٥
إجمالي الجمهورية	٤٠٩٦٣	٥٥٣١٥	٩٦٢٧٨	١٠٠	٤٢.٥

المصدر: مصر في أرقام، ٢٠١٨، ص٥.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، والذي كانت قضيته المحورية هى "الشباب" إلى أن محافظات الحدود تعد من أسوأ المناطق التي يُعاني فيها الشباب حرمانًا وفقًا للمعيار الجغرافي. وتتساوى في ذلك مع ريف الوجه القبلي، حيث تزيد نسبة الشباب الذين تسوء أحوالهم

ومؤشرات الرفاهة لديهم عن المتوسط العام للدولة بنسبة (١٠٠%) من الشباب القاطنين في تلك المناطق، ولا يفوقها سوى ريف الوجه القبلي. كما يشير التقرير إلى أن مؤشرات الحرمان من الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة مرتفعة جدًا في ذات المناطق، حيث يُعاني نحو (٣٢.٨%) من الشباب في المناطق الحدودية من حرمان شديد بالنسبة لهذه الحقوق، بينما يُعاني نحو (١١.٨%) من نفس الفئة من الفقر المدقع، ويعاني (١٩.٤%) من فقر الدخل، وهى نسبة تزيد عن الضعف مقارنة بمؤشرات المحافظات الحضرية في المقياسين الأول والثالث، بما تتجاوز عدة أضعاف في مقياس الفقر المدقع (حندوسة، ٢٠١٠: ٢١٦).

ولقد ظلت مسئولية تنمية الأطراف (المناطق الحدودية) قاصرة على الحكومة (الجهاز البيروقراطي للدولة) حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنه ومع النصف الأخير من الثمانينيات، فقد اعتمدت الأطروحات الدولية فهمًا جديدًا يقوم على تحميل مسئولية تنمية الأطراف بشكل تشاركي بين الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المحلي، ليُشكل الفاعلون الثلاثة أضلاع مثلث معني بتنمية هذه الأطراف وغيرها من المناطق المحرومة مُتخذًا من مشاركة المجتمع المحلي محورًا للعمل. وقد بلور البنك الدولي هذا المنحى الجديد في تعريف مفهوم "تنمية الأطراف" بأنه "استراتيجية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التركيز على هذه المناطق خاصة الأفراد الأكثر فقرًا، وإفادتهم من عمليات التنمية (عبد ربه، ٢٠١٤: ٨٣ – ٨٤).

وبشكل عام تعتمد المعايير الدولية على أربعة أضلاع لتنمية المناطق النائية والأكثر فقرًا على النحو التالي:

١- تحسين القدرات الاقتصادية للإقليم: ويُقاس بمتوسط الدخل في الإقليم، إضافة إلى معدلات العمالة التي يجب أن تستهدف البرامج التنموية رفعها.

٢- تحسين الإمكانات البشرية: ويتضمن تحسين مستوى الصحة العامة بالإقليم إضافة إلى رفع مستوى التعليم ومحو الأمية والقضاء على التسرب من المدارس.

٣- تحسين القدرات الوقائية للإقليم: وتعني إعطاء الإقليم فرصة لمقاومة المعوقات، مع التركيز على شقين: أحدهما، الحفاظ على البيئة الطبيعية بما يقتضيه هذا من مكافحة التصحر والحفاظ على جودة مياه الري والموارد الأخرى. والشق الآخر هو إدخال إجراءات لمكافحة الكوارث، كتفعيل آلية لتقليل أخطار الفيضانات أو ارتفاع منسوب النيل على قاطني النوبة.

٤- تحسين الإمكانات السياسية للإقليم: ويتضمن زيادة حجم اللامركزية بتقوية قدرات الإدارات المحلية (عبد ربه، ٢٠١٤: ٨٤).

رابعاً: موقع قضية الدراسة على الأجندة البحثية:

اهتم بعض الباحثين في تخصصات علوم: السياسة والاقتصاد والاجتماع بقضية الدراسة الراهنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويعرض الباحث – في هذا السياق – لنماذج من هذه الاجتهادات البحثية التي كانت بمثابة الرافد الحقيقي للاهتمام بهذه القضية البحثية. ومن هذه الدراسات دراسة "مؤنس فياله" (١٩٩٨) والمعنونة "بظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر – دراسة مقارنة"، والتي خرجت بنتيجة هامة مفاداها أن أحد أسباب تزايد معدلات الفقر في مصر يتمثل في الخلل الذى أصاب استراتيجيات التنمية المتتالية، والتي كرَّست للفجوة الكبيرة بين الريف والحضر في توزيع الدخل والإنفاق، والفجوة بين الزراعة والصناعة، وعدم التوازن أو التنسيق بين الجوانب السياسية للتنمية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية (فياله، ١٩٩٨: ٢٩٢).

كما قدمت "هويدا عدلي" دراستها عن "الفقر والسياسات العامة في مصر – دراسة توثيقية تحليلية" بهدف التعرف على العلاقة الوثيقة بين السياسات العامة التي تتبناها الدولة والتخفيف من حدة الفقر. ولذلك قامت الباحثة بتحليل مجموعة من الدراسات والبحوث المصرية المعنية بدراسة ظاهرة الفقر منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وجاءت النتائج لتشير إلى طغيان الاهتمام لدى الباحثين بدراسة علاقة سياسة التحرر الاقتصادي بالفقر على حساب الاهتمام بدراسة السياسات التعليمية والصحية والسكانية والبيئية وعلاقاتها بالفقر، رغم أن هذه السياسات من أهم السياسات ذات الارتباط الوثيق بتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتمكين الفقراء (عدلي، ٢٠٠٦: ٦٦).

ومن الجدير بالذكر أن للتضخم آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية وخطيرة على البناء الاجتماعي بُرمته لما يحدثه من انعكاسات سلبية خاصة على الفقراء. وهذا ما أكدته بعض دراسات علم الاجتماع عن هذه الظاهرة المهمة، ومن أهم هذه الدراسات دراسة "شريف محمد عوض" (٢٠٠٨) والتي كشفت عن الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري من خلال ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لديهم. فلقد كان للتضخم آثاره السلبية على البنية الاقتصادية في مصر وخصوصاً بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذى أدى إلى إعادة هيكلة المجتمع طبقاً للنموذج الرأسمالي العالمي، حيث نجم عن ذلك تخفيض قيمه

العملة، وتقليل الرقابة إلى حد كبير، وارتفاع أسعار السلع والخدمات والاحتكار السلعي مما ساهم في ضعف السيطرة على الأسواق. وهكذا تحققت الآثار السلبية للتضخم في جانبين هامين في حياه المصريين وهما: الارتفاع المتواصل للأسعار والتدهور المستمر في القوى الشرائية للنقود (عوض، ٢٠٠٨).

كما أوضحت دراسة البنك الدولي عام ٢٠٠٩ أن ارتفاع معدلات التضخم في مصر أفضى إلى زيادة معدلات الفقر المدقع وعدم المساواة بين كافة أفراد المجتمع حيث ارتفعت تكلفة توفير أرخص سلعة غذائية أساسية بنحو (٤٧%) بين فبراير ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ وهى نسبة تفوق بكثير معدلات الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذى وصل إلى (٣١%)، وهو ما أفضى إلى زيادة خطر التعرض للفقر المدقع بحوالي (٢٠%)، وبالتالي تأثر حوالى (٦%) من سكان مصر، حيث انتقلوا إلى شريحة الفقر المدقع في فبراير ٢٠٠٨، وبالتالي ارتفعت أسعار المواد الغذائية مما ساهم في وجود آثار سلبية على المستويات المعيشية للمواطنين (نقلاً عن: عباس، ٢٠١٤: ٤٥١).

ومن أهم الدارسات أيضاً، تلك التي أعدها "مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية "بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٢٠١٠) بهدف تحديد الصلات بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنتائج المتعلقة بالأطفال، وكذلك تحليل السياسات العامة والاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى خفض أنواع الحرمان التي يعانيها الأطفال مصر. وتبين من هذه الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسات والبرامج الاجتماعية لم تكن مساندة بدرجة كافية للأطفال، إضافة إلى تزايد إعداد الأطفال اللذين يعيشون في فقر مطلق (دولار في اليوم) يتزايد باستمرار. وبالرغم من تعدد البرامج الاجتماعية الموجهة لمساعدة الأطفال وأسرهم، إلا إنها لم تمنع الزيادة الملحوظة في فقر الأطفال، كما أن هذه البرامج ما زالت خارج نطاق التغطية القومية، مع ملاحظة أنه يوجد حوالى (خمسة) ملايين طفل محرومين من الأحوال السكنية الملائمة (المأوى والمياه والصرف الصحي)، وحوالى (١.٥) مليون طفل دون الخمس سنوات يعانون الحرمان من الصحة والغذاء (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٠: ٤-٥).

و كشفت نتائج دراسة "منى حلمي عباس" (٢٠١٤) والتي أهتمت بـ "سياسات مكافحة الفقر في مصر" عن ضعف البرامج التي تنفذها الحكومة لمكافحة الفقر، وعدم فاعلية سياسة مكافحة الفقر في مصر؛ نظراً لعدم وصولها للفئات المستهدفة فقط. إضافة إلى زيادة أعداد الفقراء

في مصر سنة تلو الأخرى، على الرغم من ازدياد البرامج الموجهة للفقراء وازدياد المخصصات المالية لتلك البرامج (عباس، ٢٠١٤: ٥٥٧).

وفى دراسة أعدها "على عبد القادر" (٢٠١٦)، جاءت بعنوان "السياسات الاقتصادية والفقر" توقع فيها أن تؤثر السياسات الاقتصادية الجديدة على الفقراء بطرق مباشرة وغير مباشرة. تشتمل الطرق المباشرة على وقع هذه السياسات على دخول العاملين خصوصاً بالقطاع العام، بينما تشتمل القنوات غير المباشرة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات والعمالة ومعدل التضخم. كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء سيؤدى إلى تعميق الفقر، كما تعكسه فجوة الفقر وذلك لأنه يزيد من تكلفه مقابلة الحاجات الغذائية للفقراء (عبد القادر، ٢٠١٦: ١-٣).

وقدم كلاً من "أيمن عكرش، ومي الإمام" دراستهما عام ٢٠١٦ عن "جودة الحياة الشاملة بمحافظتي شمال وجنوب سيناء"، بهدف بناء مقياس لتحديد مستوى جودة الحياة الشاملة لسكان المجتمعات المحلية البدوية، وتم إجراء الدراسة بأربعة مجتمعات محلية (اثنان بكل محافظة)، وطبق الاستبيان على أرباب الأسر بالقرى الأربع المدروسة حيث بلغ العدد الإجمالى للعينة (١٦٢) رب أسرة. وتبين من الدراسة أن غالبية المبحوثين بالمحافظتين يقعون في الفئة المنخفضة بالنسبة لمؤشرات: تحسن مستوى الدخل، الرضا عن أداء المنظمات الاقتصادية والصحية والشبابية والأمنية والبيطرية. وأن معظم المبحوثين بمحافظتي شمال وجنوب سيناء يقعون في الفئة المتوسطة بالنسبة لمؤشرات: تلبية الحاجة للزواج والإنجاب، جودة المأوى (المسكن) إشباع حاجات الأمان الشخصي والوظيفي والمكاني. وأن معظم المبحوثين بشمال سيناء يقعون في الفئة المنخفضة. بينما بجنوب سيناء بالفئة المتوسطة بالنسبة لمؤشري الثقة بالنفس والدعم الاجتماعي. كما أن معظم المبحوثين بشمال سيناء يقعون في الفئة المتوسطة، بينما يقع معظم المبحوثين بجنوب سيناء في الفئة المنخفضة بالنسبة لمؤشر تحسن مستوى التعليم (عكرش، والإمام، ٢٠١٦: ١٢١٥).

وجاءت دراسة "محمد عبدالمجيد، وممدوح الحيطي، ٢٠١٩" بهدف محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري، واستخدم الباحثان دليل المقابلة لعدد (٢٧) من الخبراء في علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية. وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يُحقق التنمية الحقيقية للمصريين، خاصة أن الإقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يرتبط بالعديد من الاشتراطات التي تُعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة

الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع. وبالتالي فهذا البرنامج لم يُحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل أفراد المجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج للتنمية المستقلة يقوم أساسًا على الاعتماد على الذات، بعيدًا عن المؤسسات المالية الدولية وشروطها المجحفة، بحيث يقوم هذا النموذج بتبني سياسات تنموية تعمل على الاهتمام بكل قطاعات المجتمع وتطويرها، ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المصريين، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات، وإدماج الشباب في العمل السياسي، ومكافحة الفساد بآليات حقيقية وفعالة (عبدالمجيد والحيطي، ٢٠١٩: ٥٥).

خامساً: مؤشرات جودة الحياة لسكان محافظات الحدود:

قام " نادر فرجانى " عام ١٩٩٢م بدراسة عن "نوعية الحياة فى الوطن العربى"، بهدف تحديد وقياس جودة الحياة فى البلدان العربية. وتوصل الباحث لمؤشرات مفهوم جودة الحياة، وهى:

١ – الحقوق الفردية: وتشمل:

أ – السلامة الشخصية (حظر التعذيب والإيذاء البدنى والنفسى، المعاملة غير الانسانية، والعقوبات القاسية أو المهينة أو المحطة بالكرامة).

ب – حرية الرأى والتعبير والبحث عن المعلومات والأفكار والحصول عليها ونقلها.

ج – حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنهما.

د – حرية الحياة الخاص.

٢ – الحقوق الجمعية: وتشمل:

أ – تكوين الأسرة.

ب – الرعاية الاجتماعية والصحية.

ج – مستوى معيشى لائ.

د – التعليم المجانى فى المرحلة الأساسية، والمكسب للقيم والمهارات والتوجيهات الاجتماعية المحفزة للنهضة، والمستمر مدى الحياة.

ويتفق مع هده الدراسة التقرير العالمى لسياسات السعادة ٢٠١٨م والذى يحدد أبعاد الحياة الكريمة ومؤشراتها فى سبعة أبعاد تضم عشرين مؤشراً. وهذه الأبعادهى: أماكن الإقامة والمسكن،

المياه والصرف الصحى، الصحة، الوظائف والأمن، التعليم، العلاقات بين المجتمعات وجودة الحياة الشخصية، الممارسات البيئية (التقرير العالمى للسعادة، ٢٠١٨:).

و يمكن الاستفادة من الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (خاصة بحث "الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٨، ومصر في أرقام ٢٠١٨") في عرض مؤشرات جودة الحياة والتى من خلالها يمكن الكشف عن تفاصيل الخريطة المعيشية لهؤلاء السكان من خلال الاعتماد على البيانات الكمية التي تعرضها مجموعة الجداول التالية مع التركيز على عدد السكان، التعليم، الصحة، قوة العمل، معدل البطالة، نسب الفقر، توافر المرافق، المتاحف، ودور السينما، المسارح، الحدائق، والمساجد والزوايا الحكومية والأهلية، والتى من خلالها تتضح مؤشرات جودة الحياة لدى سكان محافظات الحدود.

١ – التعليم:

جدول (٦)

يوضح أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٦/ ٢٠١٧

محافظات الحدود	العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧		
	مدارس	فصول	تلاميذ
البحر الأحمر	٣٤٠	٢٥٥٩	٨٩٩٩٨
الوادي الجديد	٤١٠	٢٢٥١	٥٩٦٧٧
مطروح	٤٧٦	٣٢٣٤	١١٣٨٣٥
شمال سيناء	٥٣٢	٣٥٨٩	١٠٩٢٦٧
جنوب سيناء	٢٧٧	١٣٣٨	٣٠٧٩٥
أسوان	١٢٠٧	٩١٣٢	٣٢٤٢٤٧
إجمالي الجمهورية	٤٦٧١٨	٤٧٣١١٠	٢٠٤٧٨٩٤٥

المصدر: مصر في أرقام ٢٠١٨، ص١٤٩.

جدول (٧)

يوضح نسب سكان محافظات الحدود (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية تعداد ٢٠١٧

محافظات الحدود	أمي	يقرأ ويكتب ومحو أمية	تربية فكرية	أقل من متوسط	متوسط	فوق المتوسط	مؤهل جامعي فأعلى
البحر الأحمر	١٢	١٢.٣	١٢.٣	٢٠	٣٣.٥	٥.٣	١٨.٦
الوادي الجديد	١٤.٧	١١.٣	١١.٣	٢٠.٧	٣٥.٢	٣	١٥
مطروح	٣٢	١٨.٦	١٨.٣	٢١.٦	٢٠.١	١.٦	٥
شمال سيناء	٢٢.٢	١٤.١	١٤.١	٢١.٨	٢٧.١	٣.٢	١١.٦
جنوب سيناء	١٦.٦	١٦	١٦	٢٥.٣	٢٤	٣.١	١٥
أسوان	١٩.١	٩	٠.٢	٢٢.٧	٣٧.٧	٣.٢	٨
إجمالي الجمهورية	٢٥.٨	١٠.٤	٠.٣	١٨.٨	٢٩.١	٣.١	١٢.٤

المصدر: مصر في أرقام، ٢٠١٨، ص٣٠.

٢ – **الصحة:**

جدول (٨)

يوضح عدد الوحدات الصحية بأسرة طبقاً للقطاعات عام ٢٠١٦

محافظات الحدود	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الجملة		% القطاع الخاص للجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
البحر الأحمر	٧	١.١	٥	٠.٥	١٢	٠.٧	٤١.٧
الوادي الجديد	٨	١.٢	١١٢	١١	٢٠	١.٢	٦٠

مطروح	١٥	٢.٣	٣	٠.٣	١٨	١.١	١٦.٧
شمال سيناء	٧	١.١	٣	٠.٣	١٠	٠.٦	٣٠
جنوب سيناء	٨	١.٢	٦	٠.٦	١٤	٠.٨٣	٤٣
أسوان	١٧	٢٦	١١	١.١	٢٨	١.٧	٣٩.٣
إجمالي الجمهورية	٦٦٢	٣٩.٤	١٠١٧	٦٠.٦	١٦٧٩	١٠٠	٦٠.٦

المصدر: مصر في أرقام، ٢٠١٨، ص١٧٥.

جدول (٩)

يوضح معدلات وفيات الأطفال الرضع بمحافظات الحدود (حضر – ريف) ٢٠١٦.

محافظات الحدود	الحضر	ريف	جملة
البحر الأحمر	٩	–	٩
الوادي الجديد	١٣.٢	٤.٣	٩
مطروح	١٤.٣	٦.٧	١٢.١
شمال سيناء	٢٩	٦.٥	١٩
جنوب سيناء	٢٢.٥	٢.٢	١٧
أسوان	١٨.٥	٥.٩	٩.٤
إجمالي الجمهورية	١٩.٦	١١	١٥.١

المصدر: مصر في أرقام ٢٠١٨، ص٣٩.

٣ – قوة العمل:

جدول (١٠)

يوضح تقديرات قوة العمل طبقاً للنوع لعام ٢٠١٦

الوحدة: بالمئات

محافظات الحدود	ذكور	اناث	جمله	% الإناث للجملة
البحر الأحمر	١٠٢١	٢٤٨	١٢٦٩	١٩.٥
الوادي الجديد	٨٣١	٢٤٥	١٠٧٦	٢٢.٨
مطروح	١٣٠٧	١٧٩	١٤٨٦	١٢
شمال سيناء	١١٢٦	٣٦٩	١٤٩٥	٢٤.٧
جنوب سيناء	٤٣٥	٣٣	٤٦٨	٧.١
أسوان	٢٧٠٧	٥٨٠	٣٢٨٧	١٧.٦
إجمالي الجمهورية	٢١٩٣٣٩	٦٩٩٩٥	٢٨٩٣٣٤	٢٤.٢

المصدر: مصر في أرقام ٢٠١٨، ص٥٢.

●معدل البطالة:

جدول (١١)

يوضح معدل البطالة (١٥-٦٤سنه) طبقاً للنوع لعام ٢٠١٦

محافظات الحدود	ذكور	إناث	جملة
البحر الأحمر	١٦.٩	٣٨.٧	٢١.٢
الوادي الجديد	٧.١	٢٠.٤	١٠.١
مطروح	٧.٧	٢٩.١	١٠.٣
شمال سيناء	٩.١	٤١.٥	١٧.١
جنوب سيناء	٤.٦	٢٣٢	٦
أسوان	١٢.١	٤١	١٩.٤
إجمالي الجمهورية	٨.٩	٢٣.٦	١٢.٥

المصدر: مصر في أرقام ٢٠١٨، ص٥٦

٤ – توافر المرافق بالمنازل:

جدول (١٢)

يوضح التوزيع النسبي للأسر المتصلة بالشبكة العامة (كهرباء/ مياه / صرف صحى) عام ٢٠١٧

محافظات الحدود	% الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء	% الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه	% الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي
البحر الأحمر	٩٧.٥	٤٨.٥	٥٨.٤
الوادي الجديد	٩٩.٨	٩٩.٨	٦٠.٤
مطروح	٩٨.٩	٧٤.٢	٢٠.١
شمال سيناء	٩٧.٩	٧٧.٣	١١.٥
جنوب سيناء	٩٥.٣	٦٣.١	٧٦.١
أسوان	٩٩.٧	٩٩.٨	٤٢.٥
إجمالي الجمهورية	٩٩.٧	٩٧	٥٥.٩

المصدر: مصر في أرقام، ٢٠١٨، ص٢٨.

٥ – المتاحف ودور السينما:

جدول (١٣)

يوضح عدد المتاحف وزائريها ودور السينما ومشاهديها عام ٢٠١٦

محافظات الحدود	المتاحف	الزائرين (بالألف)	دور السينما		
			الدور	المقاعد	المشاهدين (بالآلف)
البحر الأحمر	١	٤	١	٤٤٦	٣٠
الوادي الجديد	٤	٣	–	–	–
مطروح	–	–	–	–	–
شمال سيناء	–	–	–	–	–

جنوب سيناء	–	–	١	٣٩٠	٤١
أسوان	٣	٢٥٢	١	٦٠٠	٥
إجمالي الجمهورية	٧٢	٩٦٣٤	٦٥	٥٧٤٩٠	١٠٤٧٤

المصدر: مصر في أرقام ٢٠١٨ في ص ١٩٠، ١٩٥.

٦ – المساجد والزوايا:

جدول (١٤)

يوضح أعداد المساجد والزوايا (الحكومية والأهلية) لعام ٢٠١٧

محافظات الحدود	عدد المساجد	عدد الزوايا	الجملة	
			ك	%
البحر الأحمر	٣٨١	٥٩	٤٤٠	٠.٣
الوادي الجديد	٥٥٧	٦٧	٦٢٤	٠.٥
مطروح	١١٣٨	٣٥	١١٧٣	٠.٩
شمال سيناء	١٠١٣	١٤	١٠٢٧	٠.٨
جنوب سيناء	٤٦٠	٧٦	٥٣٦	٠.٤
أسوان	١٨٧٨	٦٥٠	٢٥٢٨	١.٩
إجمالي الجمهورية	١٠٢١٨٦	٣٠٦٢٣	١٣٢٨٠٩	١٠٠

المصدر: مصر في أرقام، ٢٠١٨، ص١٩٩.

سادساً: استنتاجات عامة:

١- أن معظم الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ذات صلة مباشرة بالأطفال. وعلى الرغم من التقدم في هذا الاتجاه، فإن الملايين من أطفال مصر عامة وأطفال محافظات الحدود خاصة مازالوا بعيدين عن النتائج المرجوة.

٢- عدم فاعلية سياسات مكافحة الفقر في مصر، وخاصة فقر الأطفال؛ نظراً لعدم وصولها للفئات المستهدفة فقط، و لكنها تصل أيضاً إلى أشخاص لا يستحقونها.

٣- ازدياد أعداد الفقراء في مصر سنة تلو الأخرى، على الرغم من ازدياد البرامج الموجهة للفقراء، وزيادة المخصصات المالية لتلك البرامج.

٤- تأتى محافظة أسوان في مقدمة المحافظات الحدودية من حيث عدد سكانها، والذى يقدر بما يزيد على (١.٥) مليون نسمة في حين جاءت محافظة جنوب سيناء في المرتبة الأخيرة من حيث عدد السكان، حيث بلغ سكانها (١٠٣) ألف نسمة فقط.

٥- ومن حيث الخدمات التعليمية وخاصة عدد المدارس والفصول والتلاميذ تأتى محافظة أسوان في صدارة المحافظات الحدودية وتأتى محافظة الوادي الجديد في آخر هذه المحافظات. كما تقدمت محافظة أسوان أيضاً على أقرانها من محافظات الحدود في عدد الوحدات الصحية لتصل إلى (٢٨) وحدة، في حين تقل الوحدات الصحية لتصل (١٠) فقط في محافظة شمال سيناء.

٦- أن أعلى معدلات وفيات الأطفال الرضع جاءت في محافظتي شمال وجنوب سيناء، وأقلها في محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد.

٧- تفوقت محافظة أسوان على أقرانها من حيث قوة العمل حيث جاء في الصدارة بواقع (٣٢٨٧٠٠) عامل، في حين تنخفض قوة العمل لتصل أدنى رتبه لها في جنوب سيناء بواقع (٤٦٨٠٠) عامل فقط. كما تبين أن أعلى معدلات للبطالة بمحافظات الحدود جاء بواقع (٢١.٢) بمحافظة البحر الأحمر، ووصل أدناه في محافظة جنوب سيناء ليصل (٦) فقط.

٨- تشير البيانات إلى ارتفاع نسبه الفقر في مصر عموماً، وبالمحافظات الحدودية من عام إلى آخر. ويعانى ريف محافظات الحدود من الفقر الشديد بنسبة (٤٦.٦%) قياساً بحضر هذه المحافظات بنسبة (١١.٤%) وذلك من واقع إحصاءات عام ٢٠١٣.

٩- تحتل محافظات الحدود المرتب الخامسة من حيث نسب الفقراء بها بنسبة (٥١.٥%)، حيث نسبقها أربع محافظات فقط هي أسيوط بنسبة (٦٦.٧%) وسوهاج بنسبة (٥٩.٦%)، الأقصر بنسبة (٥٥.٣%)، والمنيا بنسبة (٥٤.٧%).

١٠- أن أقل المحافظات الحدودية اتصالاً بالشبكة العامة للمياه هي محافظة البحر الأحمر بنسبة (٤٨.٥%)، وأكثرها محافظتي أسوان، والوادي الجديد (٩٩.٨%). كما يُلاحظ ضعف شبكة الصرف الصحي بمعظم محافظات الحدود لتصل أدناها في شمال سيناء بنسبة (١١.٥%).

١١- تبين خلو محافظة الوادي الجديد من دور السينما، وخلو محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء من المتاحف ودور السينما أيضاً.

١٢- كشفت البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في النشرة الإحصائية "مصر في أرقام لعام ٢٠١٨" خلو جميع محافظات الحدود الخمس من المسارح باستثناء محافظة أسوان التي يوجد بها مسرح واحد به (٥٣٠) مقعداً، وتردد عليه عشره آلاف مشاهد في عام ٢٠١٦. كما يُوجد بذات المحافظة حديقتين زارهما (١٥٧٢٠٠٠) فرد خلال عام ٢٠١٦، بينما تخلو محافظات الحدود الخمس الأخرى نهائياً من الحدائق العامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ١٩١، ١٩٣).

١٣- أما فيما يتعلق بنسب تواجد المساجد والزوايا بمحافظات الحدود تأتى محافظة أسوان في المقدمة بنسبة (١.٩%) من إجمالي المساجد والزوايا بالجمهورية وتليها محافظة مطروح (٠.٩%)، ثم شمال سيناء (٠.٨%)، لتبلغ أدناها بمحافظة البحر الأحمر بنسبة (٠.٣%) من إجمالي الجمهورية.

١٤- بالرغم من أن استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ قد تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة حالياً ومستقبلاً بالتركيز على الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإقرارها الصريح في المحور الخامس بالبعد الاجتماعي والخاص بالعدالة الاجتماعية بتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة، ومساندة شرائح المجتمع المهمشة، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، إلا أنها لم تهتم بشكل صريح ومباشر بكيفية تحقيق ذلك بالمحافظات الحدودية عامة وأطفال هذه المناطق خاصة من أجل تحسين نوعية الحياة لديهم.

سابعاً: آليات تحقيق جودة الأطفال بمحافظات الحدود:

١- ضرورة توفير قاعدة بيانات تفصيلية عن الأحوال المعيشية للأطفال المصريين عمومًا، وأطفال المحافظات الحدودية خاصة، مع تبيان خصائصهم العمرية والصحية والتعليمية والخدمات المختلفة المقدمة لهم، وكذلك أساليب الرعاية التي ينالونها سواء من الدولة أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي؛ نظرًا لأن هذه البيانات يمكن أن تفيد في الارتقاء بأحوال هؤلاء الأطفال، وتحسين البيئة المعيشية لهم.

٢- يتطلب الأمر أن ترتكز جميع السياسات والبرامج القومية على أساس حقوق الأطفال وقانون الطفل، وذلك من خلال تبنى استراتيجية متعددة الأبعاد تجاه فقر الأطفال وحرمانهم، بحيث لا يقتصر ذلك على فقر الدخل فقط، وإنما يشمل فقر القدرات، التعليم، الصحة، الثقافة، والترفية.

٣- تقييم السياسات الخاصة بالطفولة – من خلال الدراسات الميدانية الدقيقة لمحافظات الحدود – لمعرفة مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

٤- توجيه البرامج الوطنية لتقلل حدة الفقر، وبخاصة الأسر كبيرة العدد، والتي من المحتمل ألا تتمكن من حماية أطفالها بشكل كاف.

٥- تطبيق نظام متعدد للدعم، يسمح للفقراء بتلقي السلع والخدمات جزئياً بالمجان، وآخر بسعر منخفض ومدعوم، في حين تتم تغطية عنصر التكلفة من خلال زيادة أسعار هذه السلع والخدمات على القادرين من أفراد المجتمع.

٦- تصميم وتنفيذ برنامج يهدف لتحسين النظام الغذائي للفئات المحرومة والمعرضة للخطر مع التأكيد على حماية الأطفال على وجه الخصوص؛ وذلك بهدف تقليل الآثار السلبية للفقر على الصحة الجسمية والقدرات الفكرية لأطفال المناطق النائية والحدودية.

٧- التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لاستيعاب الأطفال المتسربين من المدارس بمحافظات الحدود لإعدادهم مهنياً لسوق العمل مع توافر الظروف التي تلاءم طبيعة المرحلة العمرية لهم.

٨- اعتماد برامج إعلامية شاملة توضح ما يُعانيه الأطفال في الأسر الفقيرة، ونقل الواقع إلى الرأي العام وإلى الجهات المسؤولة لإتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشكلات التي يعانى منها الأطفال فى هذه المحافظات بسبب الفقر.

٩- بث برامج تلفزيونية بشأن اتفاقية حقوق الطفل، بهدف تعميق الوعى الاجتماعي وتثقيف الأفراد والأسر بشأن حقوق الأطفال في الرعاية الأسرية والصحية والتعليمية وحمايتهم من كافة أنواع الاستغلال.

١٠- ضرورة الاهتمام بسياسات النمو الاقتصادي مع الاتجاه لتوجيه ناتج النمو للفقراء، وصياغة وتنفيذ برامج محددة ودقيقة لاستخدام ناتج النمو في تنمية القدرات الإنتاجية للفقراء مما يساعد في زيادة النمو والحد من الفقر بالمحافظات الحدودية.

١١- ضرورة صياغة أجندة محكمة للإصلاح الاقتصادي في الفترة القادمة وتطبيقها بشكل دقيق وصارم، بحيث تتضمن أولويات محددة، وفي مقدمتها: تشجيع القطاع الخاص، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إصلاح المؤسسات الأهلية والمنظمات الحكومية، تحسين بيئة العمل، إصلاح نظامي التعليم والصحة، خلق فرص عمل دائمة وحقيقية، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتضييق التفاوتات الإقليمية،التعليمية،الاقتصادية،الجنوسية، والتنموية.

١٢- تحسين نوعية حياة المواطنين بالمحافظات الحدودية من خلال الارتقاء بالخدمات الأساسية في مجالات: الصحة،التعليم، التدريب،المياه الصالحة للشرب، والطرق والخدمات القانونية مثل:السجل المدني والشهر العقاري وغيرها، لأن توفير بنية معقولة من الخدمات الأساسية أحد متطلبات التنمية لهذه المحافظات من ناحية، وأحد محفزات الاستثمار من ناحية أخرى.

١٣- تشكيل مجلس أعلى لتنمية المناطق الحدودية على غرار الجهاز الوطني لتنمية سيناء، بحيث يختص ببحث ودراسة احتياجات المناطق الحدودية، والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) لتحقيق التنمية الشاملة بها، ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية في تلك المناطق، وتقديم تقارير دورية للسلطة التنفيذية عن معدلات التنفيذ والمعوقات التي تعترض إنجاز المشروعات، ومقترحات تذليل تلك المعوقات.

١٤- إنشاء منطقة حرة بين مصر والسودان، واستغلال البنية الأساسية في المنطقة الواقعة بين البلدين في تحقيق التنمية الحقيقية لأهالي حلايب وشلاتين وأبو رماد؛ لرفع المستوى الاقتصادى والصحى والتعليمى لهم ولأبنائهم.

١٥- إطلاق مبادرة تأسيس مناطق حدودية اقتصادية بين الدول العربية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.

١٦- تغيير استراتيجية تأمين الحدود مع الأخذ في الحُسبان العوامل الاقتصادية والثقافية إلى جانب العامل الأمني، ووضع بدائل اقتصادية مناسبة لسكان تلك المناطق، والإدراك الكامل للبعد الثقافي لهم، بما في ذلك عاداتهم وتقاليدهم، ومدى الامتداد القبلي عبر الحدود، ومحاولة إيجاد شراكة فعالة مع تلك القبائل لتأمين الحدود.

١٧- حصر المناطق التي تتولد عنها تدفقات الهجرة غير المشروعة ودعمها اقتصاديًا واجتماعيًا لتوفير فرص عمل للشباب من خلال وضع خريطة بالفرص الاستثمارية المتاحة في تلك المناطق، وإعطاء أولوية للترويج لها محليًا وإقليميًا وعالميًا، وإطلاق مبادرات تنموية من

خلال البنوك الوطنية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان التسويق الجيد لها محليًا وإقليميًا وعالميًا.

المراجع

١- أبوحلاوة، محمد السعيد: جودة الحياة: المفهوم والأبعاد، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٠.

٢- اسماعيل، محمد و عبدالمنعم، هبة: دور الإصلاحات الاقتصادية فى دعم النمو فى الدول العربية، صندوق النقد العربى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.

٣- أونر، سيدا: ما هو التضخم؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ٢٠١٠.

٤- ج.م.ع: استراتيجية التنمية المستدامة: رؤيه مصر ٢٠٣٠.

٥- ج.م.ع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بحث "الدخل والانفاق والاستهلاك، القاهرة ٢٠١٨.

٦- ج.م.ع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام، القاهرة، ٢٠١٨.

٧- ج.م.ع، وزاره التخطيط بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير الأهداف التنموية للألفية، التقرير القطري الثاني، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨- جبر، رانيا أحمد: آليات تكيف المرأة الحضارية الفقيرة: دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٢)، العدد الثاني، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥.

٩- الجلال، أحمد محمد صالح: دور السياسات النقدية والمالية فى مكافحة التضخم فى البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ – ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

١٠- الجورانى، عدنان فرحان: دواعى الإصلاح الاقتصادى فى العراق وآثاره المتوقعة، الحوار المتمدن، ٢٨ / ١١ / ٢٠١٢.

١١- حسام، هبة: كشف تفاصيل بحث "الدخل والإنفاق والاستهلاك" لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، جريدة "اليوم السابع"، الأحد ٢٣ يوليو ٢٠١٧.

١٢- حسين، أمل: ما يجب أن نعرفه عن الإصلاح الاقتصادي، ٥ مايو ٢٠١٦.
-http://www.egyress.com

١٣- حميد، مقراني: أثر الإنفاق الحكومى على معدلى البطالة والتضخم فى الجزائر (١٩٨٨ – ٢٠١٢)، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة بومرداس، الجزائر، ٢٠١٥.

١٤- حندوسة، هبة وآخرون: شباب مصر بُناة مستقبلنا، تقرير التنمية البشرية لمصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠.

١٥- خزاز، راضية اسمهان: دور سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢)، رسالة ماجستير "غير منشورة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسي، جامعة سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٢.

١٦- رأفت، شريف: التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة "بدائل"، العدد (٢٤)، السنة الثامنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس ٢٠١٧.

١٧- الرواحنه، حبيب، والزيود، حسين على: ديناميكية التضخم فى الأردن: دراسة قياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٣٤)، العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية، يناير ٢٠١٤.

١٨- ساكس، جيفرى وآخرون: التقرير العالمى لسياسات السعادة وجودة الحياة، المجلس العالمى للسعادة، ٢٠١٨.

١٩- السلمى، عبدالعالى عبدالرحمن: الذكاء الانفعالى والتسامح وعلاقتهما بجودة الحياة لدى منسوبى الدفاع المدنى بمدينة جدة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠١٥.

٢٠- الشجاع، عبد الكريم أحمد: أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على مستوى المعيشة فى اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الثامن عشر، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٤.

٢١- عاشور، سالي محمود: التحديات الاجتماعية والثقافية في الولاية الثانية، مجلة الملف المصري، العدد (٤٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو ٢٠١٨.

٢٢- عباس، منى حلمي: سياسات. مكافحة الفقر في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد (١٤) كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر ٢٠١٤.

٢٣- عبد القادر، على: السياسات الاقتصادية والفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٦.

٢٤- عبدالمجيد، محمد سعيد، والحيطي، ممدوح عبدالواحد: برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد (٤٧)، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٥- عبدربه، أحمد: الدستور وتنمية الأطراف، مجلة أحوال مصرية، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠١٤.

٢٦- عبيد، هناء: تنمية المناطق الحدودية في مصر: للعدالة وجه مكاني، مجلة أحوال مصرية، العدد (٥٣)، السنة الثانية عشرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٤.

٢٧- عدلي، هويدا: الفقر والسياسات العامة في مصر: دراسة توثيقية تحليلية، د. ن، ٢٠٠٦.

٢٨- عزام، حسن على: أثر السياسات الاقتصادية على الفقر في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، يونيو ٢٠١٠.

٢٩- العزاوى، ابتسام على حسين: سياسات الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على التنمية البشرية: دراسة لبلدان مُختارة، أطروحة دكتوراة "غيرمنشورة "، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٩.

٣٠- عكرش، أيمن أحمد والامام، مي محمد: دراسة لجودة الحياة الشاملة لسكان المجتمعات المحلية البدوية في محافظتي شمال وجنوب سيناء، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٢)، المجلد السابع، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

٣١- علاوى، سيماء محسن: دور السياسة المالية فى معالجة ظاهرة التضخم فى الاقتصاد العراقى للمدة (١٩٩٦ – ٢٠١١)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٤٨)، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة العراقية، ٢٠١٦.

٣٢- عوض، شريف محمد: الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

٣٣- فرجانى، نادر: عن نوعية الحياة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٣٤- فياله، مؤنس السيد محمد: ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

٣٥- كاظم، حسين جواد: محددات التضخم فى إطار جدلية الفكر الاقتصادى: دراسة لواقع التضخم فى الاقتصاد العراقى والعوامل المحددة له للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣)، مجلة الاقتصاد الخليجى، العدد (٣٠)، مركز دراسات الصرة والخليج العربى، جامعة البصرة، كانون الأول ٢٠١٦.

٣٦- كريمة، بحرة: اعداد وتقنين مقياس لجودة حياة تلاميذ المتوسط والثانوى، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية العدد (١٤)، مركز جيل للبحث العلمى، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٥.

٣٧- الكسوانى، ممدوح الخطيب: قياس التضخم وتحليل بنيته فى سوريا، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، ١٩٩٦.

٣٨- محرم، إبراهيم سعد الدين: أثر برنامج شروق على تحسين جودة الحياة الريفية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وزارة التنمية المحلية، القاهرة، مارس ٢٠٠٤.

٣٩- منصور، شوقى أبو الغيط على: نمذجة مكانية لمؤشرات جودة الحياة على مستوى المحافظات فى المملكة العربية السعودية بتوظيف نموذج الإنحدار الجغرافى الموزون، المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، المجلد (٧)، العدد (١٣)، جامعة الملك سعود بالتعاون مع الجمعية الجغرافية السعودية، ٢٠١٤.

٤٠- منظمة الأم المتحدة للطفولة (يونيسف): دراسة فقر الأطفال والتفاوتات في مستوى معيشتهم في مصر: بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمستقبل مصر، القاهرة، فبراير ٢٠١٠.

٤١- موسى، أحمد ابراهيم وموسى، عمار فتحى: دور الثقة التنظيمية فى تحسين جودة حياة العمل: دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة المعاونة فى جامعة مدينة السادات بجمهورية مصر العربية، د. ت.

٤٢- نعيسة، رغداء على: جودة الحياة لدى طلبة جامعتى دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ٢٠١٢.

٤٣- وفا، دينا: سُبل تطوير الأداء الحكومي في تنمية الأطراف، مجلة أحوال مصرية، العدد (٥٣)، السنة الثانية عشرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤.

٤٤- الدباغ، حكمت عبدالرازق، و آل زيارة، كمال عبد حامد: ظاهرة التضخم النقدى فى العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة أهل البيت، العدد (١٢)، جامعة أهل البيت، العراق، ٢٠٢٠.

٤٥- الرواحنة، حبيب، والزيود حسين على: ديناميكة التضخم فى الأردن: دراسة قياسية (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٣٤)، العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية، يناير ٢٠١٤.

٤٦- عبدالعزيز، طيبة: سياسة إستهداف التضخم التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر للفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير "غير منشورة "، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، ٢٠٠٥.